

إِسْفَارُ الصَّبَاحِ

فِي قِصْرِ حَفْصٍ مِنْ طَرَفِ الْمِصْبَاحِ

وَبَلْبِهِ

نَبِيْرُ فَالِ الْإِصْبَاحِ

فِي التَّعْلِيْقِ عَلَى إِسْفَارِ الصَّبَاحِ

نَظْمٌ وَتَعْلِيْقٌ

عَلَى بْنِ سَعْدٍ الْغَامِذِيِّ الْهَمَكِيِّ

مَكْتَبَةُ الْمَلَوْنِيِّ
لِلنَّشْرِ وَالْقَوَاعِدِ





إِسْفَارُ الصَّبَاحِ
فِي قِصَصِ حُضُرٍ مِنْ طَرَفِ الصَّبَاحِ
وَبَلَدِهِ
تَبَشِيرُ قَالِ الْأَصْبَحِ
فِي التَّعْلِيقِ عَلَى إِسْفَارِ الصَّبَاحِ

شيخ الإسلام
 محمد بن عبد الوهاب
 رحمه الله
 شيخنا
 محمد بن عبد الوهاب
 رحمه الله
 شيخنا
 محمد بن عبد الوهاب
 رحمه الله

اسفار الصبح

فِي قَصْرِ حَفْصٍ مِنْ طَرَفِ الْمَضْبَحِ
وَبَلْبِهِ

نَسِيرُ فَالِ الصَّبَاحِ

فِي التَّعْلِيْقِ عَلَى إِسْفَارِ الصَّبَاحِ

نَظْمٌ وَتَعْلِيقٌ

عَلِيٌّ بْنُ سَعْدٍ الْغَامِذِيُّ الْمَكِّيُّ

مَكْتَبَةُ الْمَوَرِدِ
للخبر والنشر

الموضوع : القرآن وعلومه
العنوان : أسفار الصباح في قصر حفص من طريق المصباح
تأليف : علي بن سعد الغامدي المكي
عدد الصفحات : ٣٢
قياس الصفحات : ١٤ × ٢٠
رقم الإيداع : ٢٠١٤/١٢٧

جميع الحقوق محفوظة

يطلب من

**ALMAWRED BOOKS
CENTER**

ISLAMIC BOOKS PUBLISHERS

SAUDI ARABIA: 009662 / 7435942 - 0505790985

EGYPT: 00202 / 25062962 - 0105769955

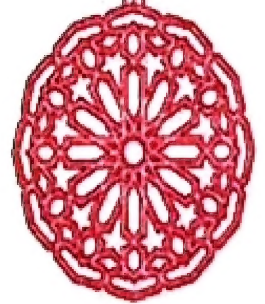
مَكْتَبَةُ الْمَدِينَةِ
لِلنَّشْرِ وَالتَّوَزُّعِ

المملكة العربية السعودية، جدة - الشوارع التجارية - ٢١٢٤١٢ - ٠١٠٥٧٩٠٩٨٥ - ٠٠٩٦٦٧٤٣٢

HAMDYNOFAL@HOTMAIL.COM

جمهورية مصر العربية، القاهرة - الأزهر - ١٠٠٠٢٠٠٠٠ - ٠٠٢٠٢٥٠٦٩٩٦٢ - ٠٠٢٠٢٥٠٦٩٩٦٢

HAMDYNOFAL@YAHOO.COM



الطبعة الأولى

١٤٣٦ هـ - ٢٠١٥ م

اِسْفَارُ الصَّبَاحِ
فِي قَصْرِ حَفْصٍ مِنْ طَرَفِ الْمَصْبَاحِ

نَظْمٌ

عَلَى بَنِي سَعْدِ الْغَامِدِيِّ الْهَمَكِيِّ

- ارحمهُ يا ذا الفضلِ والمحاميدِ -
 مُصَلِّيًا مُسَلِّمًا، وبعدُ:
 وهو لحفصٍ مُسْنَدٌ ومُتَّصِلٌ
 عن عَمَرِهِمْ عن حَفْصِ الْجَلِيلِ
 وهو طريقُ ذُو مَقَامٍ عالٍ
 وفي اختلافٍ قاطِعٍ قد وُجِدَا
 وما أُنِيَ في الحِرْزِ مَيْتُ الذِّكْرِ
تَأْمَنُنَا أَشَمَّ بعدَ المُدْغَمِ
 فيما أُنِيَ **مُتَّصِلًا** فاستمعَا:
 تَوَسُّطًا، والطُّوْلُ في المِصْبَاحِ
 وَسَّطَ **بَعَيْنِ مَرْيَمَ** والشُّوْرَى
 كما أُنِيَ في النَّشْرِ لابنِ الجَزَرِيِّ
 وليس في المِصْبَاحِ حُكْمُ **فِرْقٍ**
 وَقَدَّمَ التَّرْقِيقَ في الأداءِ
يَبْضُطُ بَضْطَةً بصادٍ يُلْفَى

قال عَلِيٌّ وَهُوَ نَجْلُ الغَامِدي
 أَبْدَأُ بِاسْمِ اللَّهِ، ثُمَّ الحَمْدُ
 فهَاكَ نَظْمًا فِيهِ قَصْرُ المُنْفَصِلِ
 عَنِ الوَلِيِّ مُسْنَدٌ فَالْفِيلِ
 مَصْدَرُهُ: (المِصْبَاحُ) ذُو الجَلَالِ
 مُلْتَزِمًا بِالنَّشْرِ فِي سَكْتٍ بَدَا
 مُرْتَبًا أَخْرَفَهُ، كَالنَّشْرِ
نَخْلُقُكُمْ الإدْغَامَ فِيهَا تَمِّمِ
 وَقَدْ أُنِيَ التَّوَسُّيْطُ والطُّوْلُ مَعَا
 إِيخْتَارَ نَجْلُ الجَزَرِيِّ - يا صَاحِ -
 وَقَدَّمَ الأوَّلَ يا مَنْصُورًا
 أَبْدَلَ بَابَ **الَّتَنَ** وَ**أَزْكَبَ** أَظْهَرَ
 لو خَالَفَ المِصْبَاحُ يا ذا الحِذْقِ
 وَقَدْ أُنِيَ فِي النَّشْرِ وَجْهًا الرِّاءِ
 وِيَاءَ **عَاتِنِ** فاحْذَفْ وَقَفَا

إِسْفَارُ الصَّبَاحِ فِي قُصْرِ حَفْصٍ مِنْ طَرِيقِ الْمِصْبَاحِ

لوزادَ في المِصْبَاحِ سَيْنٌ راجِحُ
مُسَيِّطُرُونَ السَّيْنُ فيها قد قُفي
 عنه جَوَازًا واختيارًا **كَبِيرٍ**
 إِلَّا لَدَى بَرَاءَةٍ فَأَهْمَمَ لَه
 وبعضُهم من قبلُ زادَ الهَيْلَلَه
 والْحَمْدُ لا يأتِي معَ التَّكْبِيرِ
 والجَمَلُ الثَّلَاثُ عندَ الثَّالِي
 وجَوَزِ التَّوَسِيطِ في التَّهْلِيلِ
 وكَبَّرَنُ مِنْ قَبْلِ أَنْ تُبَسِّمِلَا
 ولا تَقِفْ عليه من بعدِ الصَّلَاةِ
 إِنَّ قَبْلَهُ السَّائِكُنُ أَوْ مَنْوُنُ
 وكلُّ ما حُرِّكَ لا تُغَيِّرُ
 وهَمْزَ وَضَلٍ في الجميعِ أَهْمِلِ
 أَحْمَدُهُ، مُصَلِّيًّا، مُسَلِّمًا
 وآلِه، وصَحْبِه، الأَخْيَارِ
 وَمَنْ إِلَى طَرِيقِهِمْ قَدِ انْتَهَى

وفتحُ **ضَعْفِ** الرُّومِ كُلًّا واضحُ
سَلَسِلًا - وَقَفًا - بِحَذْفِ الأَلِفِ
 - عن بعضهم - أَوَّلَ كُلِّ السُّورِ
 لم يأتِ تَكْبِيرٌ بغيرِ بَسْمَلَه
 وزادَ بعضُ بعدَ ذَيْنِ الحَمْدَلَه
 من غيرِ تَهْلِيلٍ لَدَى التَّحْرِيرِ
 تُوصَلُ في اللَّفْظِ بلا انفصالِ
 مُعْظَمًا لَرَبَّنَا الجَلِيلِ
 ولتُسْتَعَدَّ من قبلُ في بَدْءٍ وَلَا
 بِسُورَةٍ مِنْ قَبْلِه، كالبَسْمَلَه
 فاكسَرهما - وَضَلًا - كما قد بَيَّنُّوا
 تحريكَه، ولا تَصِلُها المُضْمَرِ
 وثَمَّ ما رُمْتُ بتوفيقِ العَلِيِّ
 على إِمَامٍ مَنْ تَلَا وَعَلَّمَا
 ما قُصِرَ المَدُّ مَدَى الأَعْصَارِ
 وعن حُدُودِ اللهِ كَفَّ وانتهى

نَسِيرُ فَالْوِإِصْبَاحِ
فِي التَّعْلِيقِ عَلَى إِسْفَارِ الصَّبَاحِ

تَعْلِيقُ

عَلَى بَنِي سَعْدِ الْعَامِلِي الْمَكِّي



بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

الحمدُ لله الَّذي قَصَرَ أَهْلَ الْقُرْآنِ عَلَى طَاعَتِهِ، وَمَدَّ لَهُمْ فِي هِدَايَتِهِ
وَتُقَاتِهِ وَمَحَبَّتِهِ.

وَالصَّلَاةُ وَالسَّلَامُ عَلَى الَّذِي انفصلَ بِيَعَثَّتِهِ اتِّصَالُ الشَّرِكِ
وَالظُّلُمَاتِ، وَطَابَ نَشْرُهُ لِلتَّوْحِيدِ وَالْبِرِّ وَالْمَكْرُمَاتِ، مَا أَضَاءَ مِصْبَاحُ
زَاهِرٍ، وَمَا سَطَعَ نُورٌ بَاهِرٌ، وَعَلَى آلِهِ وَصَحْبِهِ الْأَيْمَّةِ الْمُهْتَدِينَ، وَمَنْ
تَبِعَهُمْ بِإِحْسَانٍ إِلَى يَوْمِ الدِّينِ.

أَمَّا بَعْدُ: فَهَذِهِ تَعْلِيْقَاتٌ مُخْتَصَّرَاتٌ ^(١) عَلَى مُهِمَّاتِ نَظْمِي (إِسْفَارِ
الصَّبَاحِ فِي قَصْرِ حَفْصٍ مِنْ طَرِيقِ الْمِصْبَاحِ).

وَقَدْ سَمَّيْتُهَا: (تَيْسِيرَ فَالِقِ الْإِصْبَاحِ فِي التَّغْلِيْقِ عَلَى إِسْفَارِ
الصَّبَاحِ).

(١) وَقَدْ وَضَعْتُ عَلَى بَعْضِهِ شَرْحًا مُطَوَّلًا قَبْلَ بَضْعِ سَنَوَاتٍ؛ فَضَاقَ عَلَيَّ الزَّمَانُ عَلَى
إِكْمَالِهِ، ثُمَّ رَأَيْتُ أَنَّ الْإِقْتِصَارَ عَلَى التَّغْلِيْقِ عَلَى مُهِمَّاتِهِ أَنْفَعُ لِعَامَّةِ الْقُرَّاءِ -
لَا سِيَّمَا غَيْرَ الْمُخْتَصِّصِينَ فِي الْقِرَاءَاتِ-؛ فَأَثَرْتُهُ.

وهي عَشْرُ تَعْلِيْقَاتٍ:

الأولى: للقصر فضائل ذات بهجة، قال الإمام الشَّاطِبيُّ رحمه الله:

..... فالقَصْرُ بَادِرُهُ طَالِبًا يُرْوِيكَ دَرًّا وَمُخْضَلًا^(١)

قال أبو شامة: «وكلُّ هذا ثناءٌ على القصر، أي: بَادِرُهُ يَثْلُجُ له صَدْرُكَ؛ ممَّا يُدِرُّ من فوائده، وَيَنْسَكِبُ من معاني استحسانه»^(٢).

ومن فضائل القصر:

أولاً: هو أَسْهَلُ على التَّالِي، وأَرْفَقُ به؛ لا سِيَّما قَصِيرَ النَّفْسِ، والكَبِيرَ، والمَرِيضَ، وذا الْحَاجَةِ؛ خَاصَّةً مع تَوَالِي المُدُودِ المُنْفَصِلَةِ.

ثانياً: يَكْثُرُ به مِقْدَارُ المَقْرُوءِ مُقَارَنَةً بما فوقه من المُدُودِ.

ثالثاً: يُعِينُ على أداءِ أَحْكَامِ التَّجْوِيدِ والْوَقْفِ والإِبْتِدَاءِ على الوجهِ الأكْمَلِ، أو ما يُقَارِبُهُ، بخلافِ التَّوَسُّطِ أو المَدِّ، فَإِنَّ التَّالِيَّ بهما -إذا كان قَصِيرَ النَّفْسِ- قد يَقَعُ فيما لا يَلِيقُ، أو يَقْصُرُ عَنِ الكَمَالِ.

رابعاً: هو أَعْوَنُ على حُسْنِ التَّغْنِي لِمَنْ قَصَرَ نَفْسُهُ^(٣)؛ لِإِنْفِكَائِهِ

(١) حِزْرُ الأَمَانِي: ١٦٩.

(٢) إِبْرَارُ المَعَانِي: ١/ ٣٢٣.

(٣) وَيُلَاحِظُ أَنِّي قَيَّدْتُ هَذَا بِمَنْ قَصَرَ نَفْسُهُ؛ وَإِلَّا فَإِنَّ المَدَّ -فِي الأَصْلِ- أَعْوَنُ

عَلَى التَّغْنِي مِنَ القَصْرِ. يُنْظَرُ: زَادُ المَعَادِ: ١/ ٤٧٢.

== تَيْسِيرُ فَالِقِ الْإِضْبَاجِ فِي التَّغْلِيْقِ عَلَى إِسْفَارِ الصَّبَاحِ ==

١٣

عن مُكَابَدَةِ الْمُدَوِّدِ الْمُنفَصِلَةِ؛ لَا سِيَّما إِذَا تَوَالَثَ.

خامسًا: هو أُيْسِرُ عَلَى الْمَأْمُومِينَ فِي صَلَاةِ الْقِيَامِ فِي رَمَضَانَ؛ إِذَا أَرَادَ الْإِمَامُ الْحَتْمَ.

التَّغْلِيْقَةُ الثَّانِيَّةُ: هَذَا الْقَصْرُ مِنْ طَرِيقِ الْوَلِيِّ (ت: ٣٥٥)، عَنِ الْفَيْلِ (ت: ٢٨٩)، عَنْ عَمْرِو بْنِ الصَّبَّاحِ (ت: ٢٢١)، عَنْ حَفْصِ (ت: ١٨٠) ^(١).

وهو مِنْ كِتَابِ (الْمِضْبَاجِ الزَّاهِرِ فِي الْقِرَاءَاتِ الْعَشْرِ الْبَوَاهِرِ) لِلْإِمَامِ: أَبِي الْكَرِّمِ، الْمُبَارَكِ بْنِ الْحَسَنِ بْنِ أَحْمَدَ، الشَّهْرَزُورِيِّ (ت: ٥٥٠).
التَّغْلِيْقَةُ الثَّالِثَةُ: هَذَا الطَّرِيقُ لَهُ مَقَامٌ عَالٍ مِنْ وَجْهَيْنِ:

الْأَوَّلُ: مِنْ جِهَةِ الطَّرِيقِ نَفْسِهِ، فَهُوَ أَعْلَى طُرُقِ قَصْرِ حَفْصٍ، مِنْ طَرِيقِ طَيِّبَةِ النَّشْرِ، بِاتِّصَالِ تِلَاوَةِ الْقُرْآنِ.

الْوَجْهُ الْآخَرُ: مِنْ جِهَةِ الْكِتَابِ الَّذِي رُوِيَ مِنْهُ، وَهُوَ كِتَابُ (الْمِضْبَاجِ الزَّاهِرِ) الْآيِفِ الذَّكْرِي، وَهُوَ مِنْ أَجْلِ الْكُتُبِ الَّتِي أُلْفَتْ فِي الْقِرَاءَاتِ الْعَشْرِ؛ بَلْ ذَكَرَ أَبُو حَيَّانَ أَنَّهُ أَحْسَنُ الْمُصَنَّفَاتِ فِيهَا ^(٢). وَقَالَ عَنْهُ تَلْمِيْذُهُ ابْنُ الْجُنْدِيِّ فِي صَدْرِ كِتَابِهِ (بُسْتَانِ الْهُدَاةِ):

(١) يُنْظَرُ: الْمِضْبَاحُ: ١/ ٢٦١، ٢/ ٤٠٥، وَالنَّشْرُ: ١/ ١٥٣، ٣٢٢.

(٢) يُنْظَرُ: الْبَحْرُ الْمُحِيطُ: ١/ ١٠٨.

«وَلِجَلَالَةِ هَذَا الْكِتَابِ أَرَدْتُ أَلَّا أُخْلِيَ كِتَابِي هَذَا مِنْهُ.

وَكَانَ شَيْخُنَا أَثِيرُ الدِّينِ: أَبُو حَيَّانَ، يَقُولُ لَنَا -غَيْرَ مَرَّةٍ-: «لَمْ أَظْفَرْ فِيهِ بَوْهَمٌ فِي أَسَانِيدِهِ»، وَكَانَ يُعَظِّمُهُ كَثِيرًا»^(١).

التَّعْلِيقَةُ الرَّابِعَةُ: فِي اصْطِلَاحِ النَّظْمِ:

أَوَّلًا: التَّزَمْتُ بِمَا حَرَّرَهُ ابْنُ الْجَزَرِيِّ (ت: ٨٣٣) فِي كِتَابِهِ:
(النَّشْرُ فِي الْقِرَاءَاتِ الْعَشْرِ)، وَذَلِكَ فِي مَسْأَلَتَيْنِ:

الْأُولَى: إِذَا سَكَتَ الْمِصْبَاحُ، وَذَلِكَ فِي حَرْفٍ ﴿فِرْقٍ﴾.

الْأُخْرَى: إِذَا خَالَفَ الْمِصْبَاحُ مَخَالَفَةً قَاطِعَةً، وَذَلِكَ فِي أَمْرَيْنِ:

الْأَوَّلُ: إِذَا خَالَفَ الْمِصْبَاحُ مَخَالَفَةً تَامَةً، وَذَلِكَ فِي حَرْفٍ

﴿أَزَكَبٍ﴾؛ كَمَا سَيَأْتِي.

الْأَمْرُ الْآخَرُ: إِذَا نَصَّ عَلَى وَجْهِ وَاحِدٍ فَقَطْ مِنْ هَذَا الطَّرِيقِ، وَهُوَ

خِلَافُ الْوَجْهِ الْأَظْهَرِ فِي الْمِصْبَاحِ، وَذَلِكَ فِي حَرْفٍ ﴿يَبْصُطُ﴾ وَحَرْفٍ

﴿بَصْطَةً﴾؛ كَمَا سَيَأْتِي.

وَقَدْ التَّزَمْتُ بِمَا حَرَّرَهُ ابْنُ الْجَزَرِيِّ فِي (النَّشْرِ) فِي هَذَيْنِ الْأَمْرَيْنِ؛

لَأَنَّا إِنَّمَا نَرَوِي مِنْ طَرِيقِهِ، وَلَيْسَ لِأَحَدٍ أَنْ يَقْرَأَ -رَوَايَةً- بِمَا لَمْ

يُقْرَأُ^(١).

قال سُلْطَانُ الْمَزَاحِي (ت: ١٠٥٧): «وَمِمَّا يَنْبَغِي ذِكْرُهُ فِي هَذَا الْمَحَلِّ: تَحْرِيرُ الطَّرُقِ حَسَبَ مَا ذَكَرَهُ فِي النَّشْرِ؛ لِأَنَّهُ الْمُعَوَّلُ عَلَيْهِ فِي تَحْرِيرِهَا»^(٢).

وقد قَيَّدْتُ الْخِلَافَ - فِي النِّظْمِ وَالتَّغْلِيْقِ - بِالْقَطْعِ؛ لِأَخْرِجَ الْخِلَافَ الَّذِي لَيْسَ بِقَاطِعٍ، وَذَلِكَ فِي حَرْفِ ﴿تَخْلُقُكُمْ﴾ [الْمُرْسَلَاتُ: ٢٠]، وَالْمَدَّ الْمُتَّصِلَ.

فَالأَوَّلُ: وَرَدَ فِي الْمِصْبَاحِ إِدْغَامُهُ الْكَامِلُ^(٣)، وَفِي النَّشْرِ الْوَجْهَانِ

(١) وَمُخَالَفَةُ ابْنِ الْجَزَرِيِّ الْأُصُولَ الَّتِي وَقَفْنَا عَلَيْهَا لَهَا تَوْجِيهَانِ:
الأَوَّلُ: أَنْ يَكُونَ وَقَفَ عَلَى نُسخٍ مِنْ هَذِهِ الْأُصُولِ تَوَافُقُ مَا ذَهَبَ إِلَيْهِ،
وَمَا بِأَيْدِينَا قَدْ يَكُونُ مُصَحَّفًا، أَوْ مَرْجُوحًا:
قال الإِزْمِيرِيُّ: «فَعَلَى هَذَا لَا يَجِيءُ التَّوَسُّطُ مِنَ (الْمُسْتَنِيرِ) لِحَلْفٍ وَخَلَّادٍ؛
وَلَكِنْ نَأْخُذُ بِالتَّوَسُّطِ مِنْهُ اعْتِمَادًا عَلَى ابْنِ الْجَزَرِيِّ؛ لِأَنَّهُ عَالِمٌ بِالْفَنِّ، وَيُحْتَمَلُ
خَطَأُ جَمِيعِ مَا رَأَيْتُهُ مِنَ النُّسخِ» بَدَائِعُ الْبَرْهَانِ: وَ: ١٠.
التَّوْجِيهُ الْآخَرُ: أَنْ يَكُونَ خَالَفَهَا اخْتِيَارًا، وَخُرُوجُ الْأَيْمَةِ عَنْ طَرُقِهِمْ
اخْتِيَارًا أَمْرٌ سَائِعٌ، لَيْسَ هَذَا مَحَلٌّ بَسْطِهِ. يُنْظَرُ - عَلَى سَبِيلِ الْمِثَالِ -: النَّشْرُ:
١/ ٢٥٩ - ٢٦٠، ٣٠٨، ٣٥٨، ٢/ ١٠، ٤٨ - ٤٩، ١٣٧، ١٧٢ - ١٧٣، ١٩٠، ٢٩٤.

(٢) أَجْوِبَةُ الْمَسَائِلِ الْعَشْرِينَ: ٢٠.

(٣) ٣/ ٣٥٢.

مع تقديم الإدغام الكامل^(١)، فَعُلِمَ أَنَّ وجهَ الإدغامِ النَّاقِصِ غيرُ واردٍ من هذا الطريق، وذلك من وجوه ثلاثة:
الأوَّل: أَنَّهُ ليس في المِصْبَاحِ.

الوجهُ الثاني: لم يُصَرِّحْ ابنُ الجَزَرِيِّ بالإلزامِ به من كلِّ طريقٍ، فَعُلِمَ أَنَّ الوجهينِ مُفَرَّعَانِ على الطَّرِيقِ.

الوجهُ الثالثُ: تقديمُ ابنِ الجَزَرِيِّ وجهَ الإدغامِ الكاملِ -الَّذي في المِصْبَاحِ- عليه.

وَأَمَّا الْآخَرُ: وهو المَدُّ الْمُتَّصِلُ: فقد وردَ في المِصْبَاحِ مُشَبَّعًا، واختارَ ابنُ الجَزَرِيِّ تَوَسُّطَهُ، وقد جمعتُ بينهما، وسيأتي تفصيلُ هذا.
ثانيًا: رَتَّبْتُ حُرُوفَهُ -أُصُولًا وَفَرْشًا- وَفَقَّ تَرْتِيبَ النَّشْرِ.

ثالثًا: ما وافقَ الحِرْزَ من الحُرُوفِ لم أذكره -لِاشْتِهَارِهِ-؛ إِلَّا ما كان في حرفٍ ﴿فِرْقٍ﴾، وذلك لأمرين:

الأوَّل: لِإِغْفَالِهِ في المِصْبَاحِ -كما تقدَّمَ-؛ فَحَسُنَ التَّنْبِيهُ على ذلك، وبيانُ ما في النَّشْرِ فيه.

الأمرُ الْآخَرُ: التَّنْبِيهُ على نُكْتَةٍ مُهِمَّةٍ في الوقفِ عليها، ستأتي.

التَّعْلِيقَةُ الْخَامِسَةُ: الإِشْمَامُ في ﴿لَا تَأْمَنَّا﴾ [يُوسُفُ: ١١] يَكُونُ

بعد الإدغام، وقبل اكتمال التشديد^(١).

التعليقة السادسة: المَدُّ الْمُتَّصِلُ مُشْبَعٌ فِي الْمِضْبَاحِ^(٢).

وقد اختار ابنُ الجَزَرِيِّ رَدَّ هذا الإِشْبَاعِ إِلَى التَّوَسُّطِ، مع تَجْوِيزِهِ
الْأَخْذَ بِالْإِشْبَاعِ؛ بَلْ ذَكَرَ أَنَّهُ قَدْ قَرَأَ بِهِ عَلَى عَامَّةِ شُيُوخِهِ، وَصَحَّ عِنْدَهُ
نَصًّا وَأَدَاءً؛ بَلْ كَانَ - أحيانًا - يَأْخُذُ بِهِ، وَيَعْتَمِدُ عَلَيْهِ^(٣).

وَالْأَوَّلَى فِي مِثْلِ هَذَا الْأَخْذِ بِالْوَجْهَيْنِ - التَّوَسُّطِ وَالْإِشْبَاعِ -؛ جَمْعًا
بَيْنَ اخْتِيَارِ ابْنِ الْجَزَرِيِّ وَرَوَايَتِهِ، مع تقديم اختياره:

إِذْ إِنَّ اجْتِنَابَ اخْتِيَارِهِ لَيْسَ بِحَسَنِ، وَكَذَلِكَ اطِّرَاحُ رَوَايَتِهِ الَّتِي
لَمْ يَمْنَعْهَا - بَلْ كَانَ يَأْخُذُ بِهَا أحيانًا -؛ فَحَسُنَ الْجَمْعُ بَيْنَهُمَا، مع
تقديم اختياره^(٤).

وقد افْتَفَيْتُ فِي هَذَا التَّأْصِيلِ مَا أَصْلَهُ الدَّائِي - ووافقه عليه
ابنُ الْجَزَرِيِّ - فِي حَرْفِ «ضَعْفٍ» مَعًا، وَ«ضَعْفًا» فِي الرُّومِ [٥٤]:

فقد روى حَفْصٌ عَنْ عَاصِمٍ فَتَحَ الضَّادِ فِيهِنَّ؛ وَلَكِنَّهُ اخْتَارَ

(١) يُنْظَرُ: التَّبَصُّرَةُ لِمَكِّيِّ بْنِ أَبِي طَالِبٍ: ٥٤٥، والنَّشْرُ: ١/ ٣٠٣ - ٣٠٤.

(٢) يُنْظَرُ: الْمِضْبَاحُ: ٢/ ٢٠٢، ٢٠٥.

(٣) يُنْظَرُ: النَّشْرُ: ١/ ٣٣٣ - ٣٣٤، وَصَرِيحُ النَّصِّ: ٣٢ - ٣٣، ٤٤.

(٤) وقد قُدِّمَ اخْتِيَارُهُ إِمْعَانًا فِي حِفْظِ مَرَاتِبِ الثَّلَاثِي الْوَارِدِ عَنْهُ: فَالْمُخْتَارُ مُقَدَّمٌ
عَلَى غَيْرِ الْمُخْتَارِ، وَادُّكُرَ أَنَّ الْإِخْتِيَارَ لَيْسَ خَارِجًا عَنْ حَدِّ الرِّوَايَةِ.

ضَمَّهَا؛ لِرَوَايَةِ رَوَاهَا عَنِ الْفَضِيلِ بْنِ مَرْزُوقٍ^(١).

قال ابنُ الجَزَرِيِّ: «قال الحافظُ أبو عمرو: «واختياري في رواية حَفِصٍ -من طريقِ عمرو وعُبَيْدٍ- الأَخْذُ بالوجهين -الفتح والضَّم-، فَأَتَابِعُ بذلك عاصِمًا على قراءته، وَأُوَافِقُ به حَفْصًا على اختياره». قلتُ: وبالوجهين قرأتُ له، وبهما آخُذُ»^(٢).

قلتُ: وقد قرأتُ بالتَّوَسُّطِ والطُّولِ في المَدِّ المُتَّصِلِ من هذا الطريقِ على شيخنا، المُقَرِّئِ الكبير: مُحَمَّدِ بْنِ عَبْدِ الحمِيدِ بْنِ عَبْدِ اللَّهِ خَلِيلِ الإسْكَندَرِيِّ - (ت: ١٤٣٤) رحمه الله تعالى-، ضَمَنْ قراءتي العَشَرَ الكُبْرَى عليه.

التَّغْلِيْقَةُ السَّابِعَةُ: نَصٌّ فِي الْمِصْبَاحِ عَلَى إِدْغَامِ حَرْفِ «أَزْكَبُ»
[هُود: ٤٢]^(٣).

ونَصَّ ابنُ الجَزَرِيِّ فِي النُّشْرِ عَلَى إِظْهَارِهِ^(٤).

(١) يُنْظَرُ: النُّشْرُ: ٣٤٥ / ٢.

(٢) النُّشْرُ: ٣٤٥ / ٢.

(٣) يُنْظَرُ: الْمِصْبَاحُ: ١٨ - ١٩ / ٣.

(٤) قال: «وَأَمَّا عاصِمٌ: فَقَطَعَ لَهُ جَمَاعَةٌ بِالْإِظْهَارِ، وَالْأَكْثَرُونَ بِالْإِدْغَامِ.

وَالصَّوَابُ إِظْهَارُهُ مِنْ طَرِيقِ الْعُلَيْمِيِّ، عَنْ أَبِي بَكْرٍ، وَمِنْ طَرِيقِ عَمْرِو بْنِ

الصَّبَاحِ، عَنْ حَفِصٍ؛ كَمَا نَصَّ عَلَيْهِ الدَّانِيُّ، فِي جَامِعِهِ» النُّشْرُ: ١١ / ٢.

وقد التزمتُ بما نصَّ عليه ابنُ الجَزَرِيِّ لِمَا سَلَفَ بَيَانُهُ.

التَّعْلِيقَةُ الثَّامِنَةُ: لم يَتَعَرَّضْ فِي الْمِصْبَاحِ لِحُكْمِ رَاءٍ «فِرْقٍ»

[الشُّعْرَاءُ: ٦٣].

وَالسَّائِثُ لَا يُنْسَبُ إِلَيْهِ قَوْلٌ ^(١).

وَصَحَّحَ ابْنُ الْجَزَرِيِّ فِيهَا الْوَجْهَيْنِ ^(٢).

وَفِي هَذَا الْحَرْفِ مَسْأَلَتَانِ:

الْأُولَى: اسْتَظْهَرَ بَعْضُ الْمُعَاصِرِينَ -وَكُنْتُ أَحَدَهُمْ- أَنَّ الْوَقْفَ

عَلَيْهِ لَا يَكُونُ إِلَّا بِتَفْخِيمِ الرَّاءِ وَجْهًا وَاحِدًا.

وَأَقْوَى مَا اسْتَدَلُّوا بِهِ دَلِيلَانِ:

الْأَوَّلُ: قَوْلُ الدَّانِي فِي (الْإِبَانَةِ فِي الرَّاءَاتِ وَاللَّامَاتِ لَوَرْشٍ)، لَمَّا

ذَكَرَ التَّفْخِيمَ وَالتَّرْقِيقَ فِي هَذَا الْحَرْفِ: «وَالنَّصُّ فِي كِلَا الْوَجْهَيْنِ

مَعْدُومٌ، وَمِثْلُهُ يُضْبَطُ أَدَاءً عَمَّنْ يُوثِقُ بِنَقْلِهِ وَفَهْمِهِ، وَقَلِيلٌ مَا هُمْ.

عَلَى أَنَّ الْوَجْهَيْنِ مِنَ التَّفْخِيمِ وَالتَّرْقِيقِ فِي ذَلِكَ إِنَّمَا يَكُونَانِ فِي

(١) قَالَ الشَّافِعِيُّ: «لَا يُنْسَبُ إِلَى سَائِثٍ قَوْلٌ قَائِلٌ، وَلَا عَمَلٌ عَامِلٌ، إِنَّمَا يُنْسَبُ إِلَى

كُلِّ قَوْلِهِ وَعَمَلِهِ» الْأُمُّ: ١/ ١٧٨، وَلَهُ كَلَامٌ نَحْوُ ذَلِكَ فِي الصَّحِيفَةِ نَفْسِهَا.

وَقَالَ ابْنُ الْجَزَرِيِّ: «وَكُلُّ مَنْ لَمْ يَنْصَ عَلَى شَيْءٍ مِمَّا ذَكَرْنَا؛ فَإِنَّهُ سَائِثٌ،

وَلَا يَلْزَمُ مِنْ سُكُوتِهِ ثُبُوتُ رَوَايَةٍ، وَلَا عَدَمُهَا» النَّشْرُ: ٢/ ١٣٩.

(٢) يُنْظَرُ: النَّشْرُ: ٢/ ١٠٣.

حَالِ الْوَصْلِ، لَا غَيْرَ.

فَأَمَّا إِذَا وَقَفَ عَلَى ذَلِكَ، وَلَمْ يُشِرْ إِلَى جَرَّةِ الْقَافِ، وَلَا قُدِّرَتْ، وَسَكَنْتْ وَعُومِلَ سُكُونُهَا - وَهُوَ الْإِخْتِيَارُ فِي مَذْهَبِ نَافِعٍ - فُخِّمَتْ الرَّاءُ، وَلَمْ تُرَقِّقْ رَأْسًا، كَمَا فُخِّمَتْ وَلَمْ تُرَقِّقْ فِي قَوْلِهِ تَعَالَى: ﴿فِرْقَةَ﴾ وَ﴿فِطْرَتَ اللَّهِ﴾؛ لِانْفِتَاحِ حَرْفِ الْإِسْتِعْلَاءِ، كَذَلِكَ حُكْمُهُ إِذَا سَكَنَ سَوَاءً، يُوجِبُ التَّفْخِيمَ، وَيَمْتَنِعُ التَّرْقِيقُ^(١).

الدَّلِيلُ الْآخَرُ: ظَاهِرُ كَلَامِ الْأُئِمَّةِ الْمُتَقَدِّمِينَ، وَكَلَامِ ابْنِ الْجَزَرِيِّ، الَّذِي نَرَوِي مِنْ طَرِيقِهِ:

وَذَلِكَ لِأَنَّهُمْ يُعَلِّلُونَ فِي مَصْنَفَاتِهِمْ جَوَازَ التَّرْقِيقِ بَانْكِسَارِ الْقَافِ، فَإِذَا سَكَنْتْ زَالَتْ عِلَّةُ التَّرْقِيقِ؛ فَانْفَرَدَ التَّفْخِيمُ بِالرَّاءِ، فَالْحُكْمُ يَدُورُ مَعَ عِلَّتِهِ وَجُودًا وَعَدَمًا.

وَالْجَوَابُ عَلَى الدَّلِيلِ الْأَوَّلِ مِنَ الدَّلِيلِ نَفْسِهِ، وَذَلِكَ لِأَنَّ الدَّائِيَّ حَكَمَ بِالتَّفْخِيمِ وَجْهًا وَاحِدًا فِي الْوَقْفِ إِذَا لَمْ يُشِرِ الْقَارِئُ إِلَى جَرَّةِ الْقَافِ، أَوْ يُقَدِّرُهَا.

(١) نَقَلَهُ عَنْهُ الْمِنتَوَرِيُّ (ت: ٨٣٤) فِي شَرْحِ الدَّرَرِ اللَّوَامِعِ: ٥٩٠ - ٥٩١.

وَكِتَابُ الدَّائِيَّ هَذَا لَا أَعْلَمُ لَهُ خَبْرًا، فَلَعَلَّهُ مِمَّا فُقِدَ مِنْ كُتُبِهِ.

وَيَعْنِي بِالْإِشَارَةِ الرَّوْمَ، وَمَعْلُومٌ أَنَّ الرَّوْمَ كَالْوَصْلِ^(١).
وَيَعْنِي بِالتَّقْدِيرِ تَقْدِيرَ كَسْرَةِ الْقَافِ فِي الْوَقْفِ؛ لِأَنَّهَا هِيَ الْأَصْلُ،
وَالسَّكُونُ عَارِضٌ مِنْ أَجْلِ الْوَقْفِ، فَإِذَا قَدَّرَ الْقَارِئُ كَسْرَةَ الْقَافِ
فِي الْوَقْفِ جَازَلَهُ فِي الرَّأْيِ الْوَجْهَانِ؛ إِجْرَاءً لِلْوَقْفِ مُجْرَى الْوَصْلِ.
وَيَدُلُّ عَلَى هَذَا تَسْوِيَةُ الدَّائِيَّ بَيْنَ الْوَقْفِ عَلَى هَذَا الْحَرْفِ بِالرَّوْمِ،
وَالْوَقْفِ عَلَيْهِ بِالْإِسْكَانِ مَعَ تَقْدِيرِ وُجُودِ الْكَسْرَةِ، وَمَعْلُومٌ أَنَّ الرَّوْمَ
كَالْوَصْلِ؛ فَيَجُوزُ مَعَهُ الْوَجْهَانِ، فَالْإِسْكَانُ مَعَ التَّقْدِيرِ كَذَلِكَ.
وَيَدُلُّ عَلَيْهِ - أَيْضًا - قَوْلُهُ: «وَلَا قُدِّرَتْ، وَسَكَنْتَ، وَعُومِلَ سُكُونُهَا»:
فَلَا بُدَّ فِي انْفِرَادِ التَّفْخِيمِ عِنْدَهُ فِي الْوَقْفِ مِنْ انْتِفَاءِ الرَّوْمِ وَالتَّقْدِيرِ،
وَهُوَ الَّذِي عَبَّرَ عَنْهُ بِالسُّكُونِ الْمُعَامَلِ، أَيْ الْمُعْتَدُّ بِهِ، مِنْ غَيْرِ رَوْمٍ
وَلَا تَقْدِيرٍ.

وَأَمَّا الْجَوَابُ عَلَى الدَّلِيلِ الْآخِرِ فَمِنْ وَجْهِ ثَلَاثَةٍ:
الْأَوَّلُ: أَنَّ هَذَا الظَّاهَرَ مُعَارِضٌ بظَاهِرِ كَلَامِ الدَّائِيَّ السَّالِفِ.
الْوَجْهُ الثَّانِي: أَنَّ كَلَامَ الْأَيْمَةِ الْمُتَقَدِّمِينَ ظَاهِرٌ فِي الْوَصْلِ؛ وَلَكِنَّهُ
لَيْسَ قَاطِعًا فِي الْوَقْفِ، فَقَدْ يَذْهَبُونَ، أَوْ يَذْهَبُ بَعْضُهُمْ إِلَى الْإِعْتِدَادِ

(١) يُنْظَرُ: التَّحْدِيدُ: ١٥٧، وَالْمَوْضَعُ: ١٠٦، وَالشَّاطِئَةُ: الْبَيْتُ: ٣٥٧، وَالنَّشْرُ:

بالأصل، وهو كسرة القاف:

قال مكي بن أبي طالب (ت: ٤٣٧): «ولو قال قائل: إني أقف في جميع الباب كما أصل، سواء أسكنت أو رمت = لكان لقوله وجه؛ لأن الوقف عارض، والحركة حذفها عارض، وفي كثير من أصول القراء ألا يعتدوا بالعارض، فهذا وجه من القياس مستتب»^(١).

ويؤيد هذا المذهب ما قرره الداني آنفًا.

الوجه الثالث: أن الاعتداد بالأصل مقدم عند ابن الجزري في بعض الحروف المختلف فيها وقفًا، كما في «مصر» [نحو: يوسف: ٢١]، و«القطر» [سبا: ١٢]، و«يسر» [الفجر: ٤]^(٢).

وقد صرح بعض المتأخرين بجواز الوقوف بالترقيق على «فرق» بعينها؛ كالملا: عليّ القاري (ت: ١٠١٤)، والمُسعدِي (ت: ١٠١٧)، ومصطفى الميهي (كان حيًا في ذي الحجة، من عام: ١٢٢٩)^(٣).

(١) التبصرة: ٤١٤.

ومستتب: أي: مطرد، ومستقيم، وبين. ينظر: تهذيب اللغة: ١٤/ ١٨٢.

(٢) ينظر: النشر: ١١١، ١٠٦/ ٢.

(٣) ينظر: المنح الفكرية على متن الجزرية: ١٣٧، والفوائد المسعدية في حلّ الجزرية: ٧٥، وفتح الرحمن في تحرير بعض أوجه القرآن: ل: ١١٥/ ب.

المَسْأَلَةُ الأُخْرَى: الأَقْرَبُ أَنَّ التَّرْقِيقَ هُوَ الْمُقَدَّمُ أَدَاءً، وَذَلِكَ مِنْ وَجْهِ ثَلَاثَةٍ:

الأَوَّلُ: تَوَافُرُ النُّصُوصِ عَلَيْهِ.

الوجهُ الثَّانِي: حِكَايَةُ الإِجْمَاعِ عَلَيْهِ، مِنْ غَيْرِ وَاحِدٍ مِنْ أُولِي الْعِلْمِ: قَالَ ابْنُ الْجَزَرِيِّ: «وَالْوَجْهَانِ صَحِيحَانِ؛ إِلَّا أَنَّ النُّصُوصَ مُتَوَافِرَةٌ^(١) عَلَى التَّرْقِيقِ، وَحَكَى غَيْرُ وَاحِدٍ عَلَيْهِ الإِجْمَاعُ»^(٢).

وَالظَّاهِرُ: أَنَّ هَذِهِ النُّصُوصَ الَّتِي ذَكَرَهَا ابْنُ الْجَزَرِيِّ مُطْلَقَةٌ؛ لِأَنَّهَا لَمْ تُقَيَّدْ بِوَضَلٍ وَلَا وَقْفٍ^(٣).

الوجهُ الثَّالِثُ: كَلَامُ ابْنِ الْجَزَرِيِّ السَّالِفِ مُشْعِرٌ بِتَقْدِيمِهِ وَجْهَ التَّرْقِيقِ.

وَيَزِيدُ فِي الْوَضَلِ وَجْهٌ رَابِعٌ:

وَهُوَ: يُسَرُّ التَّرْقِيقُ؛ لِأَنَّ حَرْفَ الْإِسْتِعْلَاءِ قَدْ انْكَسَرَتْ صَوْلَتُهُ؛ لِتَحَرُّكِهِ بِالْكَسْرِ:

(١) فِي الْمَطْبُوعِ: «مُتَوَاتِرَةٌ»، وَالتَّصْحِيحُ: مِنْ رِسَالَةِ الدُّكْتُورِ، لِلدُّكْتُورِ: السَّالِمِ الشَّنْقِيطِيِّ: ١٤٤١.

(٢) النَّشْرُ: ١٠٣/٢.

(٣) يُنْظَرُ: الْفَوَائِدُ الْمُسْعَدِيَّةُ فِي حَلِّ الْجَزَرِيَّةِ: ٧٥.

قال ابنُ الجَزَرِيِّ: «وذكر الدَّائِي - في غير التَّيسِيرِ، والجامع -: أَنَّ من النَّاسِ مَنْ يُفَحِّمُ راءَ ﴿فِرْقٍ﴾ مِنْ أَجْلِ حَرْفِ اسْتِعْلَاءٍ، قَالَ: «والمأخوذُ به التَّرْقِيقُ؛ لأنَّ حَرْفَ اسْتِعْلَاءٍ قد انكسرت صَوْلَتُهُ؛ لِتَحَرُّكِه بالكسْرِ»^(١).

وَأَمَّا فِي الْوَقْفِ فَقَدْ تَعَارَضَ أَصْلَانِ فِي تَقْدِيمِ أَحَدِ الْوَجْهَيْنِ:
الْأَوَّلُ: الْإِعْتِدَادُ بِالْأَصْلِ - وهو كَسْرَةُ الْقَافِ -، وهو يُقَدِّمُ التَّرْقِيقَ.

الْأَصْلُ الْآخَرُ: تَفْخِيمُ الرَّاءِ إِذَا وَلَّيْهَا حَرْفُ اسْتِعْلَاءٍ، وَإِنَّمَا لَمْ يُعْتَدَّ بِهِ فِي الْوَصْلِ فِي وَجْهِ التَّرْقِيقِ لِانْكِسَارِ صَوْلَةِ الْقَافِ بِالْكَسْرِ، فَإِذَا سَكَنْتْ عَادَتْ إِلَيْهَا قُوَّةُ التَّفْخِيمِ؛ فَحَسُنَ تَفْخِيمُ الرَّاءِ.
وَالظَّاهِرُ: أَنَّ هَذَيْنِ الْأَصْلَيْنِ مُتَكَافِئَانِ.
وَيَفْضُلُ التَّرْقِيقُ بِالْوُجُوهِ الثَّلَاثَةِ الْأُولَى.

التَّعْلِيْقَةُ التَّاسِعَةُ: اخْتَلَفَ قَوْلُ الشَّهْرَزُورِيِّ فِي مِصْبَاحِهِ فِي حَرْفِ ﴿يَبْسُطُ﴾ [البقرة: ٢٤٥] وَحَرْفِ ﴿بَسْطَةٌ﴾ [الأعراف: ٦٩]:

فكلامه في الأصولِ غيرُ قاطعٍ في الصَّادِ، وكلامه في الفَرِشِ قاطعٌ

في السَّيْنِ^(١)، وعليه: فَإِنَّ وَجَهَ السَّيْنِ رَاجِعٌ فِي الْحَرْفَيْنِ.
وَنَصَّ ابْنُ الْحَزَرِيِّ عَلَى الصَّادِ فِيهِمَا^(٢).
وَقَدْ التَزَمْتُ بِمَا نَصَّ عَلَيْهِ لِمَا تَقَدَّمَ بَيَانُهُ.

(١) يُنْظَرُ: الْمِصْبَاحُ: ٢/ ١٨٨، ٢٩٤ - ٢٩٥، ٣٩٩.

وقد جعلتُ كلامه الَّذِي فِي الْأُصُولِ غَيْرَ قَاطِعٍ لِإِشْكَالَيْنِ فِيهِ، لَيْسَا فِي كَلَامِهِ
الْآخِرِ الَّذِي فِي الْقُرْشِ:

الْأَوَّلُ: قَالَ فِي «يَبْسُطُ»: «وَأَبُو طَاهِرٍ وَالْوَلِيُّ عَنْ عُبَيْدٍ عَنْهُ»:

وَمَعْلُومٌ أَنَّ الْوَلِيَّ - وَهُوَ الَّذِي يُرَوَّى مِنْ طَرِيقِهِ قَصْرُنَا هَذَا - لَيْسَ مِنْ طَرِيقِ
عُبَيْدٍ، وَإِنَّمَا هُوَ مِنْ طَرِيقِ عَمْرِو. يُنْظَرُ: الْمِصْبَاحُ: ١/ ٢٥٧ - ٢٥٨، ٢٦١ - ٢٦٢،
وَالنَّشْرُ: ١/ ١٥٢ - ١٥٥.

وهذا الإشكال موجودٌ - كذلك - فِي «بَسْطَةِ».

ثُمَّ إِنَّ جَعْلَهُ أَبَا طَاهِرٍ رَاوِيَّ عُبَيْدٍ مُبَاشَرَةً فِيهِ تَجَوُّزٌ؛ لِأَنَّهُ إِنَّمَا يَرَوِي عَنْهُ
بِوَسْطَةِ الْأَشْنَانِي. يُنْظَرُ: الْمِصْبَاحُ: ١/ ٢٥٨، وَالنَّشْرُ: ١/ ١٥٢ - ١٥٣.

الإشْكَالُ الْآخَرُ: أَنَّهُ خَالَفَ مَا فِي النَّشْرِ وَالطَّيْبَةِ فِي عِدَّةٍ مَوَاضِعَ:

فَفِيهِ أَنَّ خَلْفًا عَنْ حَمْزَةٍ يَقْرَأُ بِالصَّادِ، وَهُوَ فِي النَّشْرِ وَالطَّيْبَةِ يَقْرَأُ بِالسَّيْنِ.

وَفِيهِ أَنَّ أَبَا جَعْفَرٍ وَرَوْحًا يَقْرَأَانِ بِالسَّيْنِ، وَهُمَا فِي النَّشْرِ وَالطَّيْبَةِ يَقْرَأَانِ
بِالصَّادِ. يُنْظَرُ: النَّشْرُ: ٢/ ٢٢٨ - ٢٣٠، وَالطَّيْبَةُ: الْبَيْتَانِ: ٥٠١ - ٥٠٢.

وَالظَّاهِرُ أَنَّ كَلَامَهُ الَّذِي فِي الْأُصُولِ قَدْ دَخَلَهُ تَصْحِيفٌ مِنَ النَّسَاجِ.

(٢) قَالَ: «وَرَوَى الْوَلِيُّ عَنِ الْفِيلِ وَزُرْعَانَ - كِلَاهُمَا - عَنْ عَمْرِو، عَنْ حَفْصٍ: بِالصَّادِ
فِيهِمَا». النَّشْرُ: ٢/ ٢٢٩.

تَيْسِيرُ فَالِقِ الْإِصْبَاحِ فِي التَّعْلِيقِ عَلَى إِسْفَارِ الصَّبَاحِ

التَّعْلِيقَةُ الْعَاشِرَةُ: في التكبير، وفيه مسائل، أوردُها على وجه

الإقتصار والإختصار:

الأولى: الأولى عدم التكبير لحُفْصٍ من هذا الطريق^(١)؛ إذ لم

يَرِدْ فيه نصٌّ عنه؛ بل هو اختيارٌ من ابنِ حَبَشٍ الدِّينَوْرِيِّ (ت: ٣٧٣)

له؛ كما ذكر ذلك صاحبُ المِصْبَاحِ، وأقرَّه، وأخذَ به ابنُ الجَزَرِيِّ^(٢).

وسأذكرُ في المسائلِ الآتيةِ أهمَّ أحكامِ التكبيرِ لِمَنْ أَخَذَ به.

المَسْأَلَةُ الثَّانِيَةُ: هذا التكبيرُ في أوَّلِ كُلِّ السُّورِ؛ عدا التَّوْبَةَ،

(١) وقد صرَّحتُ في التَّظْمِمْ بِجَوَازِهِ لِأُبَيِّنَ أَنَّ الْأَوَّلَى عَدَمُهُ.

(٢) قال الشَّهْرَزُورِيُّ: «وروي عن ابنِ حَبَشٍ -وهو أبو عليٍّ: الحسينُ بنُ مُحَمَّدٍ بنِ حَبَشٍ الدِّينَوْرِيِّ- أَنَّهُ كَانَ يَأْخُذُ سَائِرَ الرِّوَايَاتِ بِالتَّكْبِيرِ» المِصْبَاحُ: ٢/ ٢٤٢.

وقال ابنُ الجَزَرِيِّ: «وبه كان يأخذُ ابنُ حَبَشٍ وأبو الحسينِ الحُبَّازِيُّ عن الجميع» النَّشْرُ: ٢/ ٤١٠.

وقال: «وكان بعضهم يأخذُ به في جميعِ سُورِ الْقُرْآنِ، ... قال الهَذَلِيُّ: وعندَ الدِّينَوْرِيِّ كذلك، يُكَبِّرُ في أوَّلِ كُلِّ سُورَةٍ -لا يَخْتَصُّ بِالضُّحَى وَغَيْرِهَا-، لجميعِ الْقُرَاءِ» النَّشْرُ: ٢/ ٤١٠.

وقال في طَبِيبَةِ النَّشْرِ (البيت: ١٠٠٥): ... وروي عن كلِّهم أوَّلَ كُلِّ يَسْتَوِي

وقال في تَرْجَمَةِ ابنِ حَبَشٍ: «وكان يأخذُ لجميعِ الْقُرَاءِ بِالتَّكْبِيرِ في جميعِ

السُّورِ» غَايَةُ النِّهَايَةِ: ١/ ٢٥٠.

لعدم البسملة في أوَّلها، ولا تكبيرَ بغيرِ بسملة^(١).
 الْمَسْأَلَةُ الثَّالِثَةُ: زاد بعضهم التَّهْلِيلَ قبلَ التكبيرِ.
 وزاد بعضهم التَّهْلِيلَ قبله والتَّحْمِيدَ بعده^(٢).
 ولا يجوزُ مخالفةُ هذا الترتيبِ^(٣).
 ولا يجوزُ التَّحْمِيدُ معَ التكبيرِ من غيرِ تَهْلِيلٍ^(٤).
 والتَّهْلِيلُ معَ التكبيرِ معَ التَّحْمِيدِ يُوَصَّلُ جملةً واحدةً، ولا يُفْصَلُ
 بعضُه من بعضٍ^(٥).

ويجوزُ في التَّهْلِيلِ تَوْسِيطُ الْمَدِّ؛ لِلتَّعْظِيمِ^(٦).
 فَتَحَصَّلَ أَنَّ لِلتَّكْبِيرِ خَمْسَةَ أَلْفَاظٍ:
 الْأَوَّلُ: اللَّهُ أَكْبَرُ.
 اللَّفْظُ الثَّانِي: لَا إِلَهَ إِلَّا اللَّهُ وَاللَّهُ أَكْبَرُ: بِقَصْرِ الْمُنْفَصِلِ.
 اللَّفْظُ الثَّالِثُ: لَا إِلَهَ إِلَّا اللَّهُ وَاللَّهُ أَكْبَرُ: بِتَوْسِطِ الْمُنْفَصِلِ.

(١) يُنْظَرُ: النَّشْرُ: ٢/٤٣٧، ٤٣٩-٤٤٠.

(٢) يُنْظَرُ: الْمِصْبَاحُ: ٢/٢٤١، وَالنَّشْرُ: ٢/٤٢٩-٤٣١.

(٣) يُنْظَرُ: النَّشْرُ: ٢/٤٣٧.

(٤) يُنْظَرُ: النَّشْرُ: ٢/٤٣٧-٤٣٨.

(٥) يُنْظَرُ: النَّشْرُ: ٢/٤٣٦.

(٦) يُنْظَرُ: النَّشْرُ: ١/٣٤٤-٣٤٥، ٢/٤٣٩.

تَيْسِيرُ فَالِقِ الْإِصْبَاحِ فِي التَّعْلِيْقِ عَلَى إِسْفَارِ الصَّبَاحِ =

الْلَفْظُ الرَّابِعُ: لَا إِلَهَ إِلَّا اللَّهُ وَاللَّهُ أَكْبَرُ وَلِلَّهِ الْحَمْدُ: بِقَصْرِ الْمُنْفَصِلِ.

الْلَفْظُ الْخَامِسُ: لَا إِلَهَ إِلَّا اللَّهُ وَاللَّهُ أَكْبَرُ وَلِلَّهِ الْحَمْدُ: بِتَوَسُّطِ

الْمُنْفَصِلِ.

الْمَسْأَلَةُ الرَّابِعَةُ: التَّكْبِيرُ يَكُونُ قَبْلَ الْبِسْمَةِ، وَفِي حَالِ ابْتِدَاءِ

الْتَّلَاوَةِ - وَلَوْ فِي أَثْنَاءِ السُّورَةِ - يَكُونُ بَعْدَ الْإِسْتِعَاذَةِ ^(١).

الْمَسْأَلَةُ الْخَامِسَةُ: أَوَجُهُ التَّكْبِيرِ عِنْدَ الْوَصْلِ بَيْنَ السُّورَتَيْنِ

خَمْسَةٌ أَوَجُهُ، وَهِيَ كُلُّ الْأَوَجِّهِ الثَّمَانِيَةِ الْجَائِزَةِ عِدا ثَلَاثَةَ أَوَجِّهِ ^(٢):

فَالْأَوَّلُ: وَصْلُ التَّكْبِيرِ بِآخِرِ السُّورَةِ وَالْقَطْعُ عَلَيْهِ، وَوَصْلُ

الْبِسْمَةِ بِأَوَّلِ السُّورَةِ.

وَالْوَجْهُ الثَّانِي: وَصْلُ التَّكْبِيرِ بِآخِرِ السُّورَةِ وَالْقَطْعُ عَلَيْهِ،

وَالْقَطْعُ عَلَى الْبِسْمَةِ.

وَقَدْ مُنِعَ هَذَانِ الْوَجْهَانِ لِأَنَّ التَّكْبِيرَ فِي الْمِصْبَاحِ لِأَوَائِلِ

السُّورِ، لَا لِأَوَاخِرِهَا.

وَالْوَجْهُ الثَّلَاثُ: وَصْلُ التَّكْبِيرِ بِآخِرِ السُّورَةِ وَبِالْبِسْمَةِ مَعَ

الْقَطْعِ عَلَيْهَا.

(١) يُنْظَرُ: الْمِصْبَاحُ: ٢/٢٤١، وَالنَّشْرُ: ٢/٤٢٩، ٤٣٧.

(٢) يُنْظَرُ: النَّشْرُ: ٢/٤٣١ - ٤٣٢، ٤٣٩.

وَأَمَّا التَّكْبِيرُ فِي بَدَايَةِ السُّورِ وَأَثْنَائِهَا: فَيَجُوزُ فِيهِ كُلُّ الْأَوْجِهِ
الْجَائِزَةِ، وَهِيَ ثَمَانِيَةٌ.

الْمَسْأَلَةُ السَّادِسَةُ: إِذَا وَصَلَ الْقَارِئُ أَوَاخِرَ السُّورِ بِالتَّكْبِيرِ
وَحْدَهُ كَسَرَ مَا كَانَ آخِرَهُنَّ سَاكِنًا أَوْ مُنَوَّنًا؛ كَقَوْلِ اللَّهِ جَلَّ وَعَزَّ:
﴿وَأَمَّا بِنِعْمَةِ رَبِّكَ فَحَدِّثْ﴾ [الضُّحَى: ١١]، وَكَقَوْلِهِ: ﴿وَلَمْ يَكُنْ لَهُ
كُفُوًا أَحَدٌ﴾ [الإِخْلَاصُ: ٤].

وَلَمْ يُغَيِّرْ حَرَكَةَ مَا كَانَ مُتَحَرِّكًا مِنْهُنَّ؛ كَقَوْلِ اللَّهِ جَلَّ وَعَزَّ:
﴿وَمِنْ شَرِّ حَاسِدٍ إِذَا حَسَدَ﴾ [الْفَلَقُ: ٥].

وَلَمْ يَصِلْ هَاءُ الضَّمِيرِ مِنْهُنَّ؛ كَقَوْلِ اللَّهِ جَلَّ وَعَزَّ: ﴿وَمَنْ يَعْمَلْ
مِثْقَالَ ذَرَّةٍ شَرًّا يَرَهُ﴾ [الزُّلْزَلَةُ: ٨].

وَهَمَزُ الْوَصْلِ الَّذِي فِي لَفْظِ الْجَلَالَةِ سَاقِطٌ فِي جَمِيعِ مَا تَقَدَّمَ ^(١).
وَإِذَا وَصَلَ التَّهْلِيلَ بِأَوَاخِرِ السُّورِ أَبْقَى مَا كَانَ مِنْ أَوَاخِرِهَا عَلَى
حَالِهِ، سَوَاءً كَانَ مُتَحَرِّكًا أَوْ سَاكِنًا؛ إِلَّا أَنْ يَكُونَ تَنْوِينًا ^(٢)؛ فَإِنَّهُ
يُدْغِمُهُ فِي اللَّامِ إِدْغَامًا كَامِلًا.

(١) يُنْظَرُ: النَّشْرُ: ٢/ ٤٣٨.

(٢) وَقَدْ اجْتَنِبْتُ ذِكْرَ التَّوْنِ السَّائِكَةِ لِعَدَمِ وُرُودِهَا فِي أَوَاخِرِ السُّورِ فِي الْقُرْآنِ.



خُلَاصَةُ مَا خَالَفَ فِيهِ طَرِيقُ قَصْرِ حَفْصٍ - مِنْ الْمِصْبَاحِ،
مِنْ طَرِيقِ الطَّيِّبَةِ - طَرِيقَ تَوْسُطِهِ مِنَ الشَّاطِئِيَّةِ

م	الْحَرْفُ	قَصْرُ حَفْصٍ مِنَ الْمِصْبَاحِ
١	نَخْلُقُكُمْ	الإدغامُ الكاملُ
٢	لَا تَأْمَنَّا	الإشمامُ، ويُلاحَظُ أَنَّهُ بَعْدَ الإِدْغَامِ
٣	الْمَدُّ الْمُتَّصِلُ	التَّوَسُّطُ - وَهُوَ الْمُقَدَّمُ -، وَالطُّوْلُ
٤	عَيْنُ ﴿كَهَيْعَصَ﴾ و﴿عَسَقَ﴾	التَّوَسُّطُ
٥	﴿ءَالِدَ كَرِيمٍ﴾ ﴿ءَالَتَن﴾ ﴿ءَالِلَهُ﴾	الإبدالُ، وَمِقْدَارُهُ: سِتُّ حَرَكَاتٍ
٦	﴿أَرْكَبَ﴾	الإظهارُ
٧	﴿ءَاتَانِ﴾ وَقَفًا	حَذْفُ الْيَاءِ
٨	﴿يَبْصُطُ﴾ و﴿بَصْطَةً﴾	الصَّادُ
٩	﴿ضَعِفَ﴾ مَعًا، و﴿ضَعُفًا﴾	الْفَتْحُ
١٠	﴿مُسَيِّطُرُونَ﴾	السَّيْنُ
١١	﴿سَلَسِلَا﴾ وَقَفًا	حَذْفُ الْأَلِفِ الْأُخْرَى
١٢	التَّكْبِيرُ	عَدَمُ التَّكْبِيرِ - وَهُوَ الْمُقَدَّمُ -، وَالتَّكْبِيرُ لِأَوَائِلِ السُّورِ عَدَا التَّوْبَةِ

والحمدُ لله ربَّ العالمين، والصَّلَاةُ وَالسَّلَامُ عَلَى إِمَامِ الْقُرَّاءِ
وَالْمُقَرَّرِينَ، وَعَلَى آلِهِ وَصَحْبِهِ الَّذِينَ قَصَرُوا أَنْفُسَهُمْ عَلَى هَدْيِ الْقُرْآنِ،
وَلَمْ يَمُدُّوا أَعْنَاقَهُمْ إِلَى الْبَاطِلِ وَالْبُهْتَانِ؛ فَرَجَّ طَيْبُ نَشْرِهِمْ، وَطَابَ نَشْرُ
ذِكْرِهِمْ، وَمَنْ اقْتَفَى آثَارَهُمْ أَحْسَنَ الْإِقْتِفَا؛ فَقَامَ بِحُدُودِ اللَّهِ وَوَفَّى^(١).



(١) وَقَدْ فَرَعْتُ مِنْ نَظْمِ: (إِسْفَارِ الصَّبَاحِ فِي قَصْرِ حَفِصٍ مِنْ طَرِيقِ الْمِضْبَاحِ)
فِي: ٢٨ / ١١ / ١٤٢٧، بِالرِّيَاضِ، وَنَقَحْتُهُ فِي شَهْرِ رَمَضَانَ، مِنْ عَامِ: ١٤٣٥، بِمَكَّةَ،
وَفَرَعْتُ مِنَ التَّعْلِيقِ عَلَيْهِ فِي: ٢٢ / ١٢ / ١٤٣٥، بِمَكَّةَ.

